الإنتربول

قرار رقم 11

AG-2016-RES-11

الموضوع: تعديل سبل التمويل الجديدة

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 85 في بالي (إندونيسيا) في الفترة من 7 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016،

في ضوء المادتين 8 و38 من القانون الأساسي للمنظمة،

وإذ تضع في الاعتبار القرار AG-2014-RES-15 الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الـ 83 التي عُقدت في موناكو في عام 2014 واعتمدت بموجبه صكوكا تشكل جزءا من الإطار القانوني لعملية جمع الموارد الخارجة عن الميزانية وقبولها وإدارتها واستخدامها، المعروف بسبل التمويل الجديدة،

وإذ تضع في الاعتبار التقرير AG-2015-RAP-14 عن برنامج الإنتربول للأنشطة ومشروع الميزانية لعام 2016، الذي يطلب من الأمانة العامة إجراء استعراض بعد سنة من تنفيذ قواعد وأنظمة السبل الجديدة لتمويل الإنتربول لتحديد أي عقبات بارزة تعترض هذا التنفيذ وتقديم التعديلات ذات الصلة إلى اللجنة التنفيذية والجمعية العامة لتنظرا فيها،

وإذ تأخذ في الاعتبار القرار AG-2014-RES-15 الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الـ 83 في موناكو في عام 2014 وطلبت فيه من اللجنة التنفيذية اعتماد الشروط العامة لقبول المساهمات من الجهات المانحة،

وإذ تأخذ في الاعتبار موافقة اللجنة التنفيذية على الشروط العامة لصندوق الإنتربول للتعاون الشرطي الدولي في دورتها الـ 184 التي عُقدت في ليون في الفترة من 4 إلى 6 آذار/مارس 2015، وعلى الصيغة المعدلة لهذه الشروط العامة في دورتها الـ 189 التي عُقدت في ليون في الفترة من 1 إلى 3 حزيران/يونيو 2016،

وإذ تذكّر بأن للجمعية العامة، عملا بالمادة 8 من القانون الأساسي للإنتربول، صلاحية تحديد أحكام كل نظام يُعَدّ ضروريا،

توافق على الصيغة المعدلة للأحكام المتعلقة بإدارة صندوق الإنتربول للتعاون الشرطي الدولي على النحو الوارد في التذييل 1 من التقرير AG-2016-RAP-12؛

توافق على الصيغة المعدلة للأحكام المتعلقة بالشروط العامة لصندوق الإنتربول للتعاون الشرطي الدولي كما وردت في التذييل 2 من التقرير AG-2016-RAP-12 وكما عدّلتها الجمعية العامة في دورتها الـ 85 في المادتين 3 و4 لجهة الأغراض المحددة التي يمكن استخدام موارد الصندوق لتحقيقها؛

تطلب من الأمانة العامة إدراج هذه الأحكام كاملةً في جميع اتفاقات المساهمة المبرمة مع جهات مانحة تسهم في صندوق الإنتربول للتعاون الشرطي الدولي، وعند الاقتضاء، الحصول على موافقة الجهات المانحة لإدراج هذه الأحكام في اتفاقات المساهمة المبرمة معها سابقا؛

تقرر أن تدخل الأحكام المعدلة حيّز النفاذ وتُطبَّق على جميع المساهمات الجديدة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2017.

اعتُمد